

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية  
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١١٤٦
بتاريخ:	٢٠٢١/ ٨/ ١
ملف رقم:	٢١٣٤/٤/٨٦

**السيد الأستاذ الدكتور/ وزير التعليم العالي والبحث العلمي**

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١٢٥) المؤرخ ٢٤/٣/٢٠٢١م، بشأن الإفادة بالرأى القانوني بخصوص مدى أحقية السادة رؤساء الجامعات والمراكز البحثية ونوابهم الواردة بشأنهم ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات في صرف بدل الجامعة وفقاً لأحكام القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢.

وحاصل الوقائع- حسبما يبين من الأوراق- أنه ورد إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كتاب السيد الأستاذ المستشار/ رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، بشأن صرف بدل الجامعة للسادة رؤساء الجامعات والمراكز البحثية التابعة للوزارة متضمناً عدم مشروعية صرف البدل المشار إليه، ولذا طلبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية لإبداء الرأى القانوني.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وجلستها المعقودة فى ٩ من يونيو عام ٢٠٢١م الموافق ٢٨ من شوال عام ١٤٤٢هـ، فتبين لها أن المادة (١٩٥) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: "مرتبات رئيس الجامعة ونوابه وأمين المجلس الأعلى للجامعات وأعضاء هيئة التدريس وبدلاتهم ومعاشاتهم ومرتبوات المدرسين المساعدين والمعيدى وبدلاتهم وقواعد تطبيقها على الحاليين منهم مبينة بالجدول المرافق لهذا القانون"، وأن الجدول المرافق لهذا القانون، وقواعد تطبيق هذا الجدول، ورد بهما الآتى:



تابع الفتوى ملف رقم: ٢١٣٤/٤/٨٦

(٢)

العلاوة الدورية السنوية	المرتبات الإضافية			الربط المالى للوظيفة	الوظيفة
	بدل تمثيل	بدل خاص	بدل جامعة		
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	(أ) أعضاء هيئة التدريس:
ربط ثابت	٢٠٠٠	-	-	٢٩٢٨	رئيس الجامعة.....
ربط ثابت	١٥٠٠	-	-	٢٦٠٣	نائب رئيس الجامعة.....
-	-	٣٠٠	٤٥٠	-	عميد.....
-	-	١٨٠	٤٥٠	-	وكيل كلية.....

... (٦) تستحق البدلات المحددة قرين كل وظيفة في جدول المرتبات لكل من يصدر قرار تعيينه في إحدى الوظائف الواردة بالجدول ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبدل الجامعة. وأن المادة الأولى من القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: "تزداد قيمة بدل الجامعة لأعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة بالجامعات، بالجدول المرفق بهذا القانون اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١، ويستلزم صرف الزيادة لأعضاء هيئة التدريس تفرغهم الكامل للعمل بجامعاتهم بحد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات وبشرط عدم تقاضيهم أية مستحقات مالية عن عمل خلال أيام التفرغ من أي مصدر داخل الجامعة أو خارجها خلاف ما نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات"، وأن الجدول المرفق لهذا القانون قد ورد على النحو الآتي:

بدل جامعة (شهرى) جنيه	الوظيفة
	(أ) أعضاء هيئة التدريس:
٣٥٠٠	أستاذ.....
٣٠٠٠	أستاذ مساعد.....
٢٥٠٠	مدرس.....
	(ب) وظائف معاونة لأعضاء هيئة التدريس:
١٥٠٠	مدرس مساعد.....
١٠٠٠	معيد.....



تابع الفتوى ملف رقم: ٢١٣٤/٤/٨٦

(٣)

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم- وعلى ما جرى به إفتاؤها- أن بدل الجامعة يستحق أساسًا وفقًا لجدول الرواتب والبدلات المرافق لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه المستبدل به القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٨٠، و(٣٢) لسنة ١٩٨٣ لجميع وظائف هيئة التدريس والوظائف المعاونة والوظائف الإدارية الجامعية عدا وظيفتي رئيس الجامعة ونائب رئيس الجامعة المقرر لهما بدل تمثيل، وأن بدل الجامعة شأنه شأن البدلات والمزايا الوظيفية الأخرى يرتبط بالوظائف والأعمال التي تقرر لها، فلا يستحق إلا لشاغل أى من هذه الوظائف، وقد حظرت القواعد المرفقة بجدول مرتبات أعضاء هيئة التدريس وبدلاتهم المرفقة بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ الجمع بين بدل التمثيل وبدل الجامعة، وأن الوضع السابق لم يتغير أو يتبدل بصور القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات أنف الذكر، فهذا القانون الأخير لم يغير في النهج المقرر من عدم استحقاق رئيس الجامعة ونائبه بدل الجامعة، لنص مادته الأولى على اقتصار أثره على زيادة قيمة بدل الجامعة المشار إليه، دون أن يتعدى الأمر إلى التعديل في نطاق مستحقه. ولما كان ما تقدم، وكان طلب الرأي المائل متعلقًا بمدى استحقاق رئيس الجامعة بدل الجامعة المقرر بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢، وكان رئيس الجامعة غير مستحق أصلاً لبدل الجامعة بحسبانه يشغل منصب رئيس الجامعة، وهذا البديل غير مقرر لهذه الوظيفة، ومن ثمَّ فلا يستحق تبعًا لذلك الزيادة المقررة لهذا البديل بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢، ولا يجوز لرؤساء الجامعات تقاضى بدل الجامعة المشار إليه والزيادة التي قررت له.

### لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم استحقاق رؤساء الجامعات بدل الجامعة والزيادة التي قررت له بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٢٠٢١ / ٨ / ١

رئيس

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/

يسرى هاشم سليمان الشيخ  
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

